مكتبة البنين
قسم الدوريات
غير مصرح باعارتها من المكتبة

حولية كلية التربية

تصدر عن كلية التربية
بجامعة قطر

السنة السابعة العدد السابع ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

□ قصور التربية العربية عن تحقيق التنمية □

دكتور / مصطفى محمد متولي

كلية التربية - جامعة الملك سعود

الرياض

□ قصور التربية العربية عن تحقيق التنمية □

□ تقديـــــم □

التنمية عملية تغيير حضاري بالغ الصعوبة والتعقيد ، تتطلب تبديلاً إجتماعياً للواقع التاريخي الذي يعيشه المجتمع المتخلف يتناول أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي ، وهذ يعني أن التنمية تستهدف إحداث تغيير أساسي في البناء الاجتماعي ، وتبديل للموجهات الفكرية والقيمية التي تعوق التحديث والتقدم .

ومن هنا يرى هاربسون أن التنمية أكبر من مجرد النمو الاقتصادي إذ أنها تبحث عن التحديث في مختلف المجالات[١] . ويؤكد توماس سوافي أن التنمية لا تهتم فقط بزيادة معدلات الإنتاج وإنما تعني بالدرجة الأولى بالتغيير والتحول في البناء الاجتماعي وفي العلاقات السائدة بين الناس[٢] . ويرى ولبرت مور أن التنمية التي تنشدها الدول النامية والمتقدمة على السواء تستلزم وجود إطار قيمي للفرد ، ونظام توظيف قائم على الكفاية المهنية ، كما تتطلب قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي وتجديداً في النظام التربوي[٣] .

وتحاول الدول النامية – ومنها الدول العربية – مدفوعة برغبتها في اللحاق بركب الحضارة والتقدم أن تعبر فجوة التخلف عن طريق التنمية ، وإن كان مدى نجاح أسلوبها يتأثر – إلى درجة بعيدة – بالعوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تحدد عملية التغير الاجتماعي ، وهنا تكمن أهمية التربية في التنمية .

ولا شك أن التنمية الشاملة هي الطريق الذي يجب أن تسلكه الدول العربية لتحقيق التقدم المنشود . فقد تبين للباحثين استحالة الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لأن كلاً منهما شرط لتحقيق الآخر بسبب التأثير والتأثر المتبادلين بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادي . فالتركيز على التنمية الاقتصادية دون تهيئة الأفراد وإثارتهم للمشاركة في عمليات التنمية يحدث نمطاً من التخلف الثقافي . كما أن التركيز على الجانب الاجتماعي للتنمية دون الجانب المادي يؤدي إلى زيادة في تطلعات الأفراد في الوقت الذي تعجز فيه إمكانياتهم عن مواجهة هذه التطلعات وهذا يضر بأهداف المجتمع . ولكي يتحقق التوازن ينبغي أن تكون التنمية عملية متكاملة « تنصب في آن واحد

على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . فالاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هي جوانب لواقع واحد ولا يمكن دون عسف فصلها »[٤] .

والدارسة الحالية خطوة على طريق النقد التربوي تستهدف تقويم الدور الذي تقوم به التربية العربية في عملية التنمية ، وتشخيص جوانب القصور التي تحول دون جعل التربية أداة مؤثرة في تحقيق التنمية المنشودة في الوطن العربي .

وتبرز أهمية الدراسة من إيمان البلاد العربية بأهمية التربية في بناء البشر ، وبالدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به التربية في تحقيق التغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ، وبأن التنمية عملية ذاتية تعتمد - بدرجة كبيرة - على الثروات الطبيعية التي يمتلكها المجتمع ، والاحتياجات التي يشعر بها ، وخصائصه الثقافية ونظامه التربوي .

ولعل الملامح المشتركة بين النظم التربوية العربية تساعدنا على التحدث - دون تحفظات كثيرة - عن التربية العربية كنشاط عام تكاد لا تختلف سماته من بلد عربي إلى آخر . ورغم اختلاف النمو الكمي والكيفي للتعليم في الوطن العربي ، إلا أن التشابه في أهداف التربية وأساليبها وطرقها ومؤسساتها يظل دافعاً قوياً لإستخدام مصطلح التربية العربية في هذه الدراسة ، ومحاولة تقويم دورها في تحقيق التنمية الشاملة .

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام : يحدد القسم الأول منها العلاقة بين التربية والتنمية . أما القسم الثاني فيستقصي مدى استجابة التربية العربية لتحقيق التنمية ويبرز جوانب القصور التي حالت بين التربية العربية ومساهمتها في تحقيق التنمية . وفي القسم الثالث يضع الباحث تصوراً لتخطيط التربية يسهم في تحقيق التنمية .

٢ - التربيـــة والتنميـــة

التربية قوة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي . ويؤكد آدم سميث أهمية التربية في مواضع كثيرة من كتابة « ثروة الأمم » موضحاً أن القدرات المكتسبة لدى أفراد المجتمع تعتبر أحد الأركان الأساسية لرأس المال الثابت[٥] . كما بين ألفريد مارشال أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر ، وأكد أن التربية نفسها عملية استثمار قومي[٦] . ويؤكد حامد عمار أن الاستثمار في التربية يدفع ويطور عمليات الإنتاج وينمي الاتجاهات والقيم التي ترتبط بأنماط

الإنتاج والاستهلاك المنشودة[٧] . ومن هنا يؤمن الاقتصاديون أن وضع إستراتيجية رشيدة لتنمية الموارد البشرية شرط لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي .

وهناك الكثير من الدراسات التي توضح العلاقة الارتباطية الموجبة بين التعليم وزيادة إنتاجية العامل وارتفاع دخله نذكر منها على سبيل المثال دراسة « ستروميلبن » التي أظهرت أن أي قدر من التعليم الجيد له أثر ملموس في زيادة إنتاجية العامل ، والبحث الذي نشرته لجنة التخطيط بالاتحاد السوفيتي يفيد بأن الكفاية الانتاجية للعامل تتضاعف كلما ارتفع مستوى تعليمه . والأبحاث التي قام بها شولتز أوضحت أن زيادة الدخل القومي العام في الولايات المتحدة ترجع إلى معدل العائد في الاستثمار التربوي[٨] .

وهكذا يتضح أن التربية هي المدخل الطبيعي لبناء الإنسان . بل إن بناء البشر أفضل وأبقى من المنجزات المادية . والمثل أمامنا قائم في تجربتي ألمانيا واليابان حيث خرجت كل منهما من الحرب العالمية الثانية باقتصاد محطم . ولكن لم يُمْضِ وقت طويل حتى استعادتا مكانتهما الاقتصادية في الأسواق العالمية بفضل وجود الإنسان القادر على إعادة البناء . لذلك يرى هاربسون أن « المشكلة الأساسية في معظم البلاد النامية ليست في افتقارها إلى مصادر الثروة الطبيعية ، بل في حاجتها إلى تنمية مصادر الثروة البشرية . لذلك كان لزاماً على تلك البلدان قبل كل شئ العمل جاهدة على بناء رأسمالها البشري »[٩]

كما أن التربية ليست ضرورية فقط لإعداد العناصر المؤهلة اللازمة للتنمية ، ولكنها تعمل أيضاً على إزالة الكثير من العوائق الاجتماعية التي تعرقل حركة النمو الاقتصادي . فالتربية تلعب دوراً هاماً في تطوير وإعادة بناء الشخصية الإنسانية . كما تعمل التربية على كسب أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية ، وتعيد بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الاجتماعية التي تعصف بها رياح التنمية .

وفي ضوء ذلك يمكننا تحديد الدور الذي تقوم به التربية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محورين رئيسيين هما :

أولاً : تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع .

ثانياً : إعداد القوى البشرية المدربة اللازمة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي تهيئها للتعايش بنجاح مع خصائص العصر التقني .

٣ - إستجابة التربية العربية لظروف التنمية

بإستقصاء العوامل المسؤولة عن تخلف التنمية في الوطن العربي نجدها تعكس بصفة عامة قصور أساليب التربية العربية ومؤسساتها عن القيام بدورها في تحقيق التنمية الشاملة . وبتتبع مدى إستجابة التربية العربية لتحقيق التنمية في مجال تعديل سلوك المواطن العربي وإعداد القوى البشرية المدربة يتكشف لنا بوضوح أبرز جوانب القصور التي حالت بين التربية العربية مساهمتها في إحداث التنمية المنشودة .

٣ - ١ - التربية وتعديل سلوك المواطن العربي

مما لا شك فيه أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ ، وإنما يتم في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لذلك تؤثر العادات والتقاليد والمثل والقيم والحوافز والاتجاهات التي تسود مجتمعاً ما في عملية التنمية به . وقد تكون هذه الأنماط السلوكية عاملاً مساعداً للتنمية كما هو الحال في البلاد المتقدمة ، وقد تكون عاملاً معوقاً للتنمية كما هو الحال في البلاد النامية .

وهناك الكثير من الأنماط السلوكية والفكرية ذات التأثير السلبي على حركة التنمية والتي ترسبت لدى المواطن العربي عن طريق التربية التقليدية . وبالرغم من محاولات تجديد وتحديث التربية العربية في السنوات الأخيرة ، إلا أن أثرها في تغيير هذه الأنماط السلوكية لا يزال محدوداً . ونستطيع أن نلمس بوضوح مجموعة من مظاهر السلوك التي تعوق تحقيق التنمية بالمعدلات المنشودة في البلاد العربية ومن أهمها :

أ - سوء توجيه المدخرات :

تسود البلاد العربية - كغيرها من البلاد النامية - ظاهرة ضعف القدرة على الادخار الاختياري . ويمكن أن يعزى ذلك إلى سوء توزيع الدخل القومي ، وانخفاض مستوى دخل الفرد من ناحية ، وبعض أوجه الاستهلاك البذخي من ناحية أخرى . وقد أدت إتجاهات الأفراد السلبية نحو القنوات الادخارية ، ونحو الثقة في السياسات الاقتصادية ، إلى ظهور نمط خاطئ في السلوك الادخاري حيث يميل الأفراد إلى إكتناز الذهب والفضة في شتى أشكالها ، كما يميل البعض الآخر إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في

المنازل دون توظيفها إقتصادياً . وهذا النمط من السلوك الادخاري يمنع جزءاً كبيراً من النقود من التداول ، ويحول دون الاستفادة به في التنمية الإقتصادية . وقد قدر خبراء الأمم المتحدة في دراسة لهم عن التخلف الإقتصادي أن الإكتناز يمثل ١٠ ٪ من الدخل القومي في بعض الدول النامية وبصفة خاصة دول جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط حيث تنتشر ظاهرة الاكتناز على نطاق كبير[١٠] .

كما أن بعض المقومات الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي والتي تجعل من مساحة الأرض المملوكة للفرد معياراً لمنزلته الاجتماعية وتميزه الطبقي ، جعلت أصحاب رؤوس الأموال العرب يفضلون توجيه مدخراتهم نحو المضاربة في الأراضي الزراعية والعقارية. وهذا يعتبر استثماراً غير منتج في المدى الطويل . وتمثل هذه الظاهرة معوقاً من معوقات التنمية في الوطن العربي ، ذلك أن الاستثمار في هذا الاتجاه لا يؤدي إلى خلق رأسمال جديد يزيد من الثروة القومية ، وإنما يحقق فقط مجرد نقل وتبادل الملكية من شخص إلى آخر . فالعقارات في نظر كثير من الاقتصاديين ليست سلعاً رأسمالية ، وإنما على الأمد البعيد تعتبر سلعاً إستهلاكية .

وإيداع وإستثمار رؤوس أموال عربية نفطية في دول الغرب الصناعية المتقدمة .

ب - إحتقار العمل اليدوي :

يسود الاتجاه في العالم العربي نحو عدم احترام العمل اليدوي أو الحرفة أو المهنة . وتكريس الهيبة والتقدير الأدبي للوظيفة المكتبية . وعلى الرغم من رفع شعار العمل حق وشرف وواجب ، إلا أننا نجد الشباب العرب بوجه عام يميل إلى تفضيل العمل المكتبي على العمل الحرفي أو المهني حتى أولئك الذين يتخرجون في الكليات والمعاهد الفنية والتكنولوجية[١١] .

ويؤكد هذا الاتجاه تكدس الشباب العرب في الكليات النظرية مقارنة بالكليات العملية . ففي جمهورية مصر العربية وعلى الرغم من سياستها التعليمية الرامية إلى زيادة معدلات القبول في الكليات العملية والمعاهد الفنية نجد أن عدد المقيدين في الكليات النظرية عام ١٩٨٢ بلغ ٣٩١,٥٠٣ طالباً بنسبة ٦٧,٢ ٪ في مقابل ١٩١٦٣٩ طالباً بالكليات العملية بنسبة ٣٢,٨ ٪[١٢] . وبلغ عدد الطلبة السعوديين المقيدين بالكليات

النظرية في جامعات المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٥ نحو ٦٤٩٢٨ طالباً بنسبة ٧٥ ٪ من جملة الطلاب بالتعليم العالي في مقابل ٢١٥٧١ طالباً بالكليات العملية بنسبة ٢٥ ٪[١٣] .

ويظهر الاتجاه نحو احتقار العمل اليدوي بوضوح أيضاً بين الشباب العرب في المرحلة الثانوية حيث يزداد الإقبال على التعليم الثانوي العام ، والعزوف عن التعليم الثانوي الفني ، في الوقت الذي تحتاج فيه الدول العربية إلى فئة الفنيين المتوسطين . ويساعد على استمرار تلك الأنماط السلوكية الاتجاهات السائدة نحو التعليم الثانوي العام باعتباره تعليم الصفوة المختارة من أبناء الشعب إذ لا يزال التعليم الوحيد المؤدي إلى الجامعة . أما التعليم الفني فهو تعليم ذو طريق مسدود تتجمع فيه المستويات التعليمية المنخفضة . وتشير الإحصاءات إلى زيادة نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي العام على مستوى العالم العربي في مقابل انخفاض نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي الفني . فبينما إرتفعت النسبة الأولى من ٧٩,٨ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٨٧,٤ ٪ عام ١٩٨٣ ، إنخفضت النسبة الثانية من ١٧ ٪ إلى ١٠,٧ ٪ في الفترة نفسها[١٤] .

جـ - التفكير بأسلوب غير علمي :

تحتاج القوى البشرية بجميع مستوياتها لكي تصبح قادرة على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التفكير بأسلوب علمي . ومن المسلم به أن تحلي عدد كبير من السكان بالعقلية العلمية يعتبر دافعاً قوياً للتنمية ، وأن التفكير العلمي « يحرر الإنسان من الجمود الناتج عن إبعاد الأفكار عن التجارب ومن التسليم بها دون التعرف على وظيفتها ومعناها »[١٥] . وينتشر التفكير الخرافي عادة بين سكان الريف الذين ستصل نسبتهم في الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ وفقاً لمصادر الأمم المتحدة نحو ٤٢ ٪ من مجموع السكان العرب أو ما يقرب من ١٦٢ مليون نسمة مقابل ٨٥ مليون نسمة عام ١٩٧٥[١٦] . ومع أن المزارع العربي يقوم بعمله بطريقة عقلانية لا أثر فيها للخرافة ، إلا أنه يلجأ إلى التفكير الغيبي وإلى الطقوس السحرية في المجالات الأخرى التي يجد نفسه عاجزاً تماماً عن السيطرة عليها نتيجة لحالة التخلف العام التي تسود المجتمع الريفي وحرمانه من إمكانية الفهم[١٧] .

ولعل من يستقرأ أخبار الحوادث اليومية بالصحف العربية يجد أن كثيراً من الأفراد من أعمار ومستويات تعليمية مختلفة يقع فريسة سهلة للدجل والشعوذة في محاولتهم حل مشاكلهم المختلفة بواسطة قوى غيبية بعيداً عن استخدام التفكير العلمي ومواجهة المشكلات بطريقة عقلانية .

وللتعليم دور بارز في الابتعاد عن أنماط التفكير الخرافي والغيبي وتنمية استخدام التفكير العلمي . إذ وجد أن التفكير بأسلوب غير علمي يسود حيثما ينتشر الجهل ، ويستمر حيث يبتعد التعليم بأساليبه ووظائفه عن واقع الحياة بمظاهرها وحقائقها . ولعل انتشار التفكير الخرافي بين المواطنين العرب يؤكد قصور التربية العربي عن تنمية أنماط من السلوك تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي .

د - معارضة تشغيل المرأة :

يحظى تعليم المرأة العربية باهتمام السياسيين والتربويين ورجال الدين في أرجاء الوطن العربي ، ومع ذلك هناك إتجاه يتأرجح قوة وضعفاً بين الموافقين والمعارضين لتقلد المرأة العربية الوظائف العامة وإشتراكها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة .

والإسلام لا يحث الرجال وحدهم على العمل ، بل يدعو الرجل والمرأة على السواء إلى النزول إلى ميدان العمل في إطار مبادئه الأساسية . فالإسلام لا يحول بين المرأة والعمل إلا دفعاً للفتنة أو الفوضى في المجتمع ، ولا يعترض الإسلام أن تباشر المرأة ضروباً متنوعة من العمل كالتجارة والتدريس والحضانة والطب أو أي عمل آخر تجيده ولا يبعدها عن أنوثتها أو يؤدي بها إلى الامتهان والإذلال[١٨] .

والنمط السلوكي المعارض لتشغيل المرأة مسئول عن تعطيل طاقة هائلة كان من الممكن أن تعمل وتساعد في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فالإناث يمثلن نصف سكان الوطن العربي ومع ذلك لا تشارك المرأة العربية في العمل إلا بنسبة تتراوح بين ٣ و ١٩ ٪ وهو معدل منخفض إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة أو النامية والتي وصل فيها هذا المعدل سنة ١٩٧٩ إلى ٤٠ ٪ و ٣٣ ٪ على التوالي . والجدول رقم (١) يوضح نسبة مشاركة المرأة في مجموع قوة العمل في بعض الأقطار العربية .

جـــــدول رقـــــم (١)

مجموع قوة العمل وقوة العمل من النساء ونسبة مشاركتهن في بعض البلاد العربية في السبعينات

البـــلد	حجم قوة العمـل بالآلاف	حجم قوة العمل من النساء بالآلاف	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمـل
تـــــــونـــس	١٨٢٥	٣٤٥	١٨,٩
لبنـــــــــان	٧٤٨	١٣٧	١٨,٣
العـــــــــراق	٣١٣٤	٥٤٤	١٧,٣
الأردن	٦٥٣	٤١	١٥,٩
ســـــوريـــــا	٢١٧٤	٣٤٣	١٥,٨
المغـــــــرب	٤٥٧٢	٦٩١	١٥,١
البحـــــــرين	١٤٦	١٩	١٣,٢
الكـــــــويت	٤٨٢	٦٢	١٢,٨
اليمن الـــديمقراطيـــة	١٧٤٦	١٩٤	١٢,١
مصـــــــــر	١٠٧٤٣	١١١٢	١٠,٤
ليبيـــــــــا	٥٣١	٣٥	٦,٦
الســـعـــوديـــة	١٩٩٤	١٢٩	٦,٥
الجـــــزائـــر	٢٣٣٧	١٣٨	٥,٩
اليمـن الشـعبيـــة	٣٦٠	١٨	٥,٠
مـوريتـــانيـــا	٣٩٧	١٧	٤,٣
الامـــارات العربيـــة	٢٩٧	١٠	٣,٣

المصـدر : إبراهيم سعـد الـدين ، محمـود عبـد الفضيـل ، **انتقـال العمالـة العربيـة : المشـاكل ، الآثـار ، السياسات** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ م ، ص ٢١٦ .

يلاحظ أن معظم الريفيات يقمن بأعمال إقتصادية تتصل بالزراعة والتسويق والخدمات سواء للحقل أو للماشية أو للمنزل ، دون أن يدخلن كأرقام إحصائية في قوة العمل وهذا ما يتحقق بالفعل في بلد كبير كمصر .

٣ - ٢ - التربيـة العربيـة وإعـداد القـوى البشـرية :

أظهرت محاولات التنمية في الوطن العربي وجود عجز كبير كمي ونوعي في احتياجاته من القوى العاملة خاصة في المستويات الفنية العليا والعمالة الماهرة . ولما كان تزويد القوى العاملة بالمهارات والخبرات الضرورية للنجاح في ممارسة جانب من النشاط الاقتصادي إحدى وظائف التربية ، فإن بنية القوى العاملة ، والتوازن في مستوياتها ، ونوعية القيادات الإدارية والفنية تعتبر مؤشرات بارزة لاستقصاء مدى نجاح التربية العربي في إعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية ، ومدى تناسق النظام التربوي مع حاجات الإنتاج .

أ - بنيـة القـوى العامـلة العربيـة :

تتكون القوى العاملة العربية من هرم تتسع قاعدته أمام وفرة الأيدي العاملة متوسطة المهارة ، بينما تضيق مستوياته الوسطى لنقص القوى العاملة الماهرة وطوائف الفنيين ، وتتذبذب قمته لندرة الأفراد ذوي المهارات العالية كرجال الإدارة والبحث العلمي والعلماء وهيئات التدريس والتدريب . وبمقارنة ذلك ببنية القوى العاملة في الدول المتقدمة نجدها على شكل معين هندسي يعتمد على قاعدته الوسطى كمصدر لقوته ، أما قاعدته السفلى فتضيق لإنكماش الأيدي العاملة ذات المهارات العادية والوسطى ، وتنبعج قمته أمام زيادة حجم أفراده ذوي المهارات العالية[١٩] .

وإذا نظرنا إلى المستوى التعليمي في بنية قوة العمل العربية يتضح لنا تفشي الأمية بصورة واضحة ، ومع أن بعض الاقتصاديين يميل إلى تبرير ذلك بإرتفاع نسبة العاملين في النشاط الزراعي الذي يستوعب نصف القوى العاملة العربية تقريباً . حيث تشير الإحصاءات إلى أن القطاع الزراعي في البلاد العربية يستوعب ما بين ٤٢ ٪ و ٨٥ ٪ باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر والأردن[٢٠] . إلا أننا نعتبر ارتفاع نسبة الأمية في قوة العمل العربية دليلاً على قصور المؤسسات التربوية العربية في تعميم التعليم الابتدائي لجميع أطفال الوطن العربي .

ومع قلة الدراسات عن المستوى التعليمي للقوى العاملة العربية نجد أنفسنا مضطرين إلى الإشارة إلى دراستين فقط ، إحداهما أجريت في مصر عام ١٩٧٠ وأوضحت أن نسبة الأميين تبلغ ٦٢ ٪ من إجمالي قوة العمل المصرية ، على حين بلغت نسبة من يجيدون

القراءة والكتابة ٢٦ ٪ ، وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط ٢,٨ ٪ ، أما الحاصلون على مؤهل متوسط فقد بلغت نسبتهم ٥,٣ ٪ ، والحاصلون على شهادة فوق المتوسط وأقل من الجامعة ٠,٩ / والحاصلون على درجة جامعية بلغت نسبتهم ٢,٧ ٪ ، ومن يحملون درجة فوق الجامعية بلغت نسبتهم ٠,٣ ٪[٢١] . والدراسة الأخرى أجريت في سوريا عام ١٩٧٨ وأوضحت أن ٤٩ ٪ من قوة العمل السوري أميون ، و ٣٠ ٪ منهم ملمون بالقراءة والكتابة ، في حين أن ١٢ ٪ يحملون الشهادة الابتدائية و ٣ ٪ يحملون الشهادة المتوسطة ، و ٣ ٪ أيضاً يحملون الشهادة الثانوية ، أما الحاصلون على درجة جامعية فتصل نسبتهم إلى ٣ ٪[٢٢] .

هذا ويحول فقر المستوى التعليمي للقوى العاملة العربية دون قدرة الصناعات العربية على ارتياد الأسواق الخارجية وصمودها داخلياً للتيارات التنافسية . وبرغم الجهود المكثفة التي تبذلها الدول العربية للقضاء على الأمية ، والتي نتج عنها انخفاض نسبة الأمية في الوطن العربي ، إلا أن الأعداد المطلقة للأميين في تزايد مستمر .

ب - التوازن في مستويات المهارة بقوة العمل العربية :

أدى تفاعل مجموعة الأنماط السلوكية والمعايير القيمية والاتجاهات الثقافية ، والممارسات التعليمية التقليدية ، وفشل السياسات التعليمية في تعميم التعليم الابتدائي وتوفير فرص التعليم الثانوي والعالي أمام الطلاب من ناحية ، مع الثورة التكنولوجية في وسائل الإنتاج والتي تحدث بصفة مستمرة عدة تغييرات في مستويات المهارة وفي أساليب الإدارة والإشراف على العمل من ناحية أخرى ، إلى وجود ظاهرة عدم التوازن في مستويات المهارة في قوة العمل العربية .

إذ يوجد عجز واضح في قوة العمل العربية الماهرة ، وفائض كبير في العمالة غير الماهرة ، وإن كانت حدة هذه الظاهرة تختلف من بلد عربي إلى آخر باختلاف السياسات الاقتصادية نحو التصنيع . فترتفع نسبة شريحة العمال المهرة في مصر والجزائر والعراق وسوريا عنها في المغرب وتونس والمملكة العربية السعودية . والجدول رقم (٢) يعطي صورة عن العجز والفائض في مستويات المهارة المختلفة للقوى العاملة في بعض البلاد العربية .

جـــــدول رقـــــم (٢)

تقديرات العجز والفائض المتوقع في مختلف المهن والتخصصات في عـدة دول عربيـة لسـنة ١٩٨٥ م (بالآلاف)

الدولـــة	مهن فنية	مهن شبه فنيـة	مهن مكتبية ويدوية	شبه ماهرة	غير ماهرة
الأردن	-١٩,٤	-٢٥,٨	-١٣,٨	٤٤,٧	-٣٧,٤
تـــــونـــس	-٤٤,٣	-٧٦,٧	-٢٤,٢	١٩٨,٩	١٠٤
الســـــودان	-٥٤,٨	-١١٥,٧	-٢٣,٨	٦٣٤,٨	٢١٤,٣
ســـــوريـــا	-١٣,٩	-١٩,٩	-٧٧,١	٤٣٨,٨	١٧٨,٢
لبنـــــان	-١٢,٤	٣,٢	١٠,٢	٧٠,٥	٤١,١
مصـــــر	-٥١,٢	٢٤٠,٧	-٨١٨,٩	١٢٨٩,٢	١٩٨٣,٣
اليمـن الشـعبيـــة	-١٥,٩	-١٩,٧	-٣٤,٦	٦٧	١٧١,٩
اليمن الـــديمقراطيـــة	-١٣,٢	-٢٥,٧	-٤٦,٦	-٢٢,١	٨٠
إجمالي العجز والزيادة	-١١٧,٨	-٣٩,٦	-١٠٢٨,٨	-٢٥٨٧,٨	-٢٧٣٥,٤

المصدر : إبراهيم سعـد العين ومحمود عبـد الفضيـل : انتقـال العمالـة العربيـة ، **مرجـع سـابـق** ، ص ١٨٩ .

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي عام ١٩٨٥ م يقدر الفـائض من العمال غير المهرة أو شبـه المهرة بنحو ٥,٥ مليون عـامل بينمـا يصل العجز في المهن الأخرى نحو ١,٤ مليون عـامـل . وأن جميـع الأقطـار العربية باستثناء مصر ستعاني من عجز في العناصر الفنيـة والمهنيـة وستعـاني مصر من عجز في العمال الذين يقومون بالأعمال المكتبية واليدوية الماهرة لانتقـال جزء كبير من هـذه الفئـة للعمل بـالبلاد العربية وأن الأردن تعاني من نقص في العمالة غير الماهرة .

وتزيد الممارسات التعليمية التقليدية من تفاقم الظاهرة . إذ تجعل هذه الممارسات التعليم العربي ليس فقط قليل القيمة في تنمية الإبداع والابتكار وإطلاق الطاقات الخلاقة ، وإنما تجعله أيضاً ضعيف الأثر في مدى الاحتفاظ به . وتدل منحنيات النسيان لمعظم المواد الدراسية على أن معظم ما نتعلمه لأغراض الامتحانات التقليدية الراهنة لا تحكمه قاعدة المعنى أو الفهم[٢٣] ، لأنها تقيس مدى حفظ المعلومات ، وتهمل موجهات السلوك من قيم وميول واتجاهات ومهارات ، ولا تساعد على خلق شخصية ذكية يسهل عليها استخدام المنطق والتحليل العلمي[٢٤] .

ولا شك أن مناهج التعليم وبنيته وطرقه وأساليب تقديمه مسئولة عن عدم مرونة وقدرة العمال الفنيين على التحرك من مهنة إلى أخرى ، وعدم قدرة الطلاب الذين تلقوا تعليماً أكاديمياً على إكتساب المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الإنتاجية المختلفة ، الأمر الذي يترتب عليه نوعاً من البطالة المقنعة . ويرى كومز « أن أي نظام تعليمي يفقد القدرة على رؤية ذاته بوضوح إذا ما تمسك بالممارسات التقليدية دون الاستفادة من الوسائل المبتكرة الحديثة في التعليم ، ويضع نفسه في موقف متناقض بمقاومته بشدة تجديد أساليبه ودعوته إلى أن يغير الأفراد أفكارهم وأنماط سلوكهم »[٢٥] .

جـ - نوعية القيادات الإدارية والفنية :

كما تحتاج الصناعة الحديثة إلى ألوف من العمال المهرة المدربة في مختلف التخصصات ، تحتاج أيضاً إلى العلميين والمهندسين والفنيين القادرين على إثراء الصناعة بالاختراعات العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وإدخال التحسينات المستمرة على وسائل الإنتاج . هذا إلى جانب رؤساء مجالس الإدارات والمديرين . ومع أن هذه الفئة من القوى البشرية في كل مجتمع لا تمثل سوى أقلية من السكان ، إلا أنها **أحدى دعائم التنمية الاقتصادية**[٢٦] .

وتعتبر الجامعة هي المدرب الأول لهذه الفئة من الباحثين والفنيين والإداريين . ولكن واقع الجامعات العربية بأعدادها الكبيرة من الدراسيين وخاصة في الكليات النظرية ، والنقص في هيئات التدريس والقصور في الأجهزة وأدوات البحث العلمي وغيرها من الوسائل المساعدة على ربط الجامعة بالتقدم العلمي والتكنولوجي ،

بالإضافة إلى هجرة عدد كبير من العقول العربية إلى البلاد المتقدمة بحثاً عن فرص الترقي المادي والمعنوي ، يجعل التعليم الجامعي في البلاد العربية يقف عاجزاً عن القيام بدور فعال في إعداد نوعيات مؤهلة من القيادات الفنية والإدارية القادرة على الإسهام في تحقيق خطط التنمية .

وتساعد الممارسات التعليمية السائدة في الجامعات العربية على إستمرار النمط الإداري البيروقراطي في الأجهزة الحكومية والمشروعات الإنتاجية . وتعكس القصور في تكوين طبقة الإداريين القادرين على إدارة المنشآت وفق الأساليب العلمية الحديثة . ويرى دروكر أنه « لا توجد دول متخلفة إقتصادياً ، وإنما هناك دول متخلفة إدارياً فقط » . ويؤكد أن الإدارة « هي المحرك الأساسي للتنمية وبدون توافر هذا العنصر لا يمكن تحقيق التنمية حتى ولو توفرت جميع عناصر الإنتاج الأخرى »[٢٧] .

٤ - تخطيط التربية العربية لتحقيق التنمية

لا شك أن التنمية الشاملة للوطن العربي قضية قومية تناقش وتتقرر على أعلى المستويات السياسية وتحشد من أجلها كفاءات المختصين وجهود الجماهير ، ولا يمكن لنا في هذه الدراسة أن ننفرد بوضع الحلول الناجحة لها . ولكنه عندما تبين للاقتصاديين أن المساعدات المالية وحدها لا تكفي لإحداث التنمية المطلوبة ، ظهرت الحاجة ماسة إلى جهود المربين . فالقضاء على التخلف يتطلب قاعدة من الوعي الإنساني وقوة بشرية عاملة ومتعلمة ومدربة . وأهتم المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد في صنعاء (٢٣ - ٢٨ ديسمبر ١٩٧٢) بوضع إستراتيجية لتطوير التربية العربية تحدد فلسفة التربية وترسم خططها في ضوء المبادئ والتحديات والإمكانيات وتبرز الأسبقيات وترتبط مباشرة بمطلب التنمية وظروف المجتمع[٢٨] .

والوطن العربي لا يستطيع أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون تخطيط التربية تخطيطاً علمياً شاملاً يستجيب لمطالب التنمية ، ويحقق التوازن بين أهداف التربية الإنسانية والثقافية والاقتصادية ، ويواجه المشكلات التربوية المعقدة والمتداخلة في إطار متكامل . وفي ضوء هذه الدراسة يقترح الباحث أن يركز التخطيط الشامل للتربية العربية في المرحلة الراهنة على ثلاثة إعتبارات هامة ترتبط إرتباطاً مباشراً بمطالب التنمية هي : تعديل الأنماط السلوكية ،

وتغيير بنية التعليم ، وربط التعليم بالإنتاج .

أ - تعديل الأنماط السلوكية :

ينبغي أن يتوجه تخطيط التربية العربية إلى تنمية سلوك المواطن العربي في الاتجاه الذي يحقق مطالب التنمية والقضاء على السمات السلبية للشخصية العربية . وذلك بخلق الإحساس الحقيقي بقيمة المواطن العربي والإيمان بذكائه وقدرته على العطاء ، ونشر الوعي التنموي بين كل طبقات الأمة .

ويتطلب ذلك تطوير مناهج التعليم وطرقه وأساليب تقويمه وبذلك نهجر الممارسات التعليمية التقليدية ، ونبحث عن أدوات أخرى للتعليم تجسد الخبرات التعليمية في مواقف سلوكية وتسهم في تنمية الشخصية المتكاملة المتزنة ، وتعمل على تغيير الاتجاهات الثقافية والأنماط السلوكية التي تعوق التنمية وإكساب الأفراد أنماطاً سلوكية وفكرية جديدة منها تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير ، والموضوعية في التصرف ، وإطلاق الطاقة الإبداعية للأفراد .

ب - تغيير بنية التعليم :

البلاد العربية في حاجة إلى إعادة تنظيم بنية التعليم بما يضمن قاعدة عريضة من التعليم المدرسي وغير المدرسي وبما يمكن كل فرد من إكتساب الحد الأدنى من القيم والمعارف والخبرات والمهارات اللازمة للمواطنة الواعية المنتجة . ويتطلب هذا تجريب صيغ جديدة من البنى التعليمية المختلفة التي تحقق مزيداً من المرونة والملاءمة بين الحاجات الفعلية للأفراد والمجتمع ، وتخرج التربية العربية من نطاق الإنحصار في التربية المدرسية إلى إنشاء نظام متنام متعدد النماذج من التربية اللا مدرسية كالتعليم المتناوب والتعليم المفتوح والتعليم بالمراسلة مما تعرفه صيغ التربية المستمرة .

كما يتطلب الأمر إعادة النظر في بنية التعليم النظامي ، وتطوير التعليم الثانوي في إتجاه وظيفي يخرج به عن نظمه وأهدافه التقليدية ، ويعيد تخطيط بنيته على أسس التعليم الشامل الذي يقضي على الفوارق الاجتماعية الموجودة بين المدارس الأكاديمية والتقنية ويحطم الفواصل المصطنعة بين فروع المعرفة النظرية والتطبيقية ويوفر المرونة الكافية للإرتقاء بمواهب الطلاب واستعداداتهم .

جـ - ربـــط التعـــــليم بالإنتـــاج :

لا شـك أن التعليم بمفهومـه الواسـع هـو الأداة الفعـالـة لإعـداد المهـارات المطلـوبـة لتحقيق التكامل الضروري بين الموارد البشرية والرأسمالية للوصول إلى أهداف التخطيط الشامل للتنمية ، وإن إهمـال الموارد البشريـة أو الارتبـاك في تعليمهـا يؤديـان إلى هـدر لطاقاتها الإنتاجية ، ويجعلانها عبئـاً ثقيلاً على الاقتصـاد الوطني ، لـذلـك ينبغي عنـد تخطيط التربية العربية لتقوم بأعبـائهـا في تحقيق التنميـة الشـاملـة أن تعطي الأولويـة لأنواع التعليم ذات الأهميـة في التنميـة والتي لا تشكل هـدراً كبيراً في الموارد البشريـة . وهـذا يتطلب تنسيق النظـام التعليمي مع حـاجـات الإنتـاج عن طريق تحليل المحتوى المهني لكل وظيفة إنتـاجيـة وربطـه بمستوى معين من التعليم والخبرة والتـدريب اللازم لأدائها .

وارتباط التعليم بالإنتاج يتطلب جعل العمل ركيزة التربيـة ، والتـأكيـد عليـه من حيث هو قيمة ومعرفة ومهارة . ويتم ذلك من خلال اعتبـار العمل ومقومـاتـه وأدواتـه مـواقف تعليميـة تكسب الأفراد خبرات منتجـة . كما أن ربـط التعليم بـالإنتـاج يتطلب أيضاً تعـدد أسـاليب التعليم والتـدريب وتحقيق الملاءمـة بين محتوى التربيـة وخصـائص العمل ، وتوثيق الصلة بين التعليم ومؤسسات الإنتاج المختلفـة ، وإتـاحـة الفرص للقوى العاملة لمواصلة التعليم بما يمكنها من التكيف مع تعدد مطـالب العمال ، وتنوع أسـاليب الإنتاج ، وتغير مستويات المهارة ، وظهور مجالات جديدة للمهن .

٥ - خاتمـــــــة

النقد التربوي ضرورة تحتمه سرعة التغيرات التي يشاهدها المجتمع العربي في القرن العشرين ، ويتيح لنا التعرف على سلبيات العملية التربوية حتى يمكنها تجنبها ، ونحن نتفق مع حامد عمار الذي يرى « أن ما وصل إليه المشتغلون بقضايا التعليم من موقف الأطمئنان والعافية نحو مردود التعليم العربي في التنمية موقف يحتاج إلى مراجعة »[٢٩] . ومن هنا كانت هذه الدراسة الناقدة لدور التربية العربي في تحقيق التنمية .

أوضحت الدراسة أن التنمية عملية معقدة تستهدف إحداث تغييرات جذرية في جوانب الحياة المختلفة ، وأن العلاقة دينامية ومتبادلة بين التربية والتنمية . وأن التربية قوة فعالة في تحقيق التنمية بما لها من تأثير في الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمع ، وفي تدعيم الأنماط السلوكية والفكرية الملاءمة للتنمية ، وبما تدخله من عناصر تكنولوجية في مواقع التنمية ، وبما تكسبه للقوى العاملة من مهارات وخبرات تؤهلها للتكيف مع تغير أساليب الإنتاج .

ومع أن الدول العربية توجه إهتماماً بالغاً لنظمها التربوية إلا أن التربية العربية ظلت لسنوات طويلة قاصرة عن القيام بدور فعال في تحقيق التنمية سواء في جانب تعديل سلوك الأفراد أو إعداد القوى البشرية . ويرى الباحث ضرورة تخطيط التربية تخطيطاً شاملاً يحدث تغيرات جذرية في بنية التعليم وطرقه ووسائله بما يحقق اكتساب أنماط سلوكية وعادات فكرية جديدة ، ويحقق ربط التعليم بالإنتاج ، ويؤدي إلى زيادة فعالية النظام التعليمي العربي ومساهمته بنجاح في تحقيق التنمية الشاملة التي يتطلع إليها الوطن العربي . وهذا التخطيط الشامل للتربية ليس غريباً عن تراث الإنسان العربي . فقد نادى تراثه الإسلامي بالتعليم المستمر والتعليم الذاتي والمرونة والصلة بين العلم والعمل ، وباتخاذ التربية وسيلة لتطوير المجتمع .

□ الهوامـــش □

١ - فردريك هاربسون ، « التربية والتنمية » ، مجلة **التربيـة الحديثـة** ، الجامعـة الامريكيـة بالقاهرة ، العدد الثالث ، فبراير ١٩٦٤ ، ص ١٦٠ .

٢ - حسن شحاته سعفان ، **اتجاهـات التنميـة في المجتمع العربي** ، جـامعـة الـدول العربيـة ، الجزائر ، مطبعة التقدم ، ١٩٧٣ م ، ص ٢٢٧ .

٣ - إسماعيـل حسن عبـد البـاري ، **أبعـاد التنميـة** ، القـاهرة ، دار المعـارف بمصر ، ١٩٨٢ م ، ص ٦١ .

٤ - اليونسكو ، **التعليم في الـدول العربيـة على ضوء مـؤتمر أبـو ظبي ١٩٧٧** ، دراسـات ووثائق تربوية ، العدد ٣٦ م ١٩٧٩ ، ص ٢٦ .

5 - Smith, A., **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,** Book II, London, Modern Library, 1937, pp. 265 - 266.

٦ - محمد عـاطف غيث ، **التنميـة الشـاملـة والتغير الاجتماعي** ، بيروت مطبعـة كريـديـه ، ١٩٧٤ ، ص ٤ - ٥ .

٧ - حامد عمار ، « التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي » ، **أعمال الحلقة الدوليـة الثالثـة عشرة لعلم الجريمـة** ، القـاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعيـة والجنـائيـة ، ١٩٦٣ ، ص ١٦٢ .

٨ - محمد لبيب النجيحي ، **الأسس الاجتماعية للتربية** ، القـاهرة ، مكتبـة الأنجلو المصريـة ، ١٩٧١ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

٩ - فردريك هاربسون ، التربية والتنمية ، **مرجع سابق** ، ص ١٦٢ .

10 - U.N., **Measures for economic development of underdeveloped countries,** New York, U.N. Publications, 1951, p. 157.

١١ - كمال المنوفي ، « البيروقراطيـة في العـالم العربي ، « **في نـدوة مجلـة العلـوم الاجتماعيـة** ، العدد الرابع ، المجلد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٣٨ .

12 – UNESCO, **Statistical Year Book 1985**, Paris, Unesco Publication, 1985, Table 3. 12, p. 111 – 282.

١٣ – المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي (مركز المعلومات) ، **المؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم العالي خلال ربع قرن ١٣٨٠ – ١٤٠٥ هـ** العدد الثالث ، ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) ، ص ٣٨ .

14 – UNESCO, **Op. cit.**, Table 3.7, pp. 111 – 146 – 181.

١٥ – محمد الهادي عفيفي ، **الأصول الفلسفية للتربية** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣٢ .

١٦ – فوزية العطية ، « المسألة السكانية في العالم العربي » ، في **ندوة نحو علم إجتماع عربي** ، المركز الإقليمي للبحوث والتنسيق في العلوم الاجتماعية ، ٢٥ – ٣٠ أبريل ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .

١٧ – سمير نعيم أحمد ، « التكوين الاقتصادي والاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي » ، في **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، العدد الرابع ، المجلد الحادي عشر ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ١٠٧ .

١٨ – محمد البهي ، **الإسلام في حياة المسلم** ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ ، ص ٣١٢ – ٣١٣ .

١٩ – عبد المجيد العبد ، الخطة القومية للتدريب وحاجة المجتمع إلى فكر جديد في التعليم ، **قراءات في تنمية الموارد البشرية ، العدد الثاني من أي مجلة** ، فبراير ١٩٧١ ، ص ١٧ – ١٨ .

٢٠ – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨١ ، ص ٣٤٤ .

٢١ – عصام رفعت ، « لمحات حول القوى العاملة في مصر » ، في **الأهرام الاقتصادي** ، القاهرة ، العدد ٣٧٧ ، مايو ١٩٧١ ، ص ١٦ – ١٧ .

٢٢ – محمد صفوح الأخرس ، **ندوة السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية** ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٧٨ ، ص ٥٩ .

٢٣ - فؤاد أبو حطب ، وسيد عثمان ، **مشكلات التقويم النفسي** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

٢٤ - محمد الهادي عفيفي ، « الامتحانات وأهداف التعليم » ، في **المؤتمر الثقافي العربي السادس** ، الإدارة الثقافية ، جامعة الدول العربية ، قسنطينة ، الجزائر ، ٤ - ٩ فبراير ١٩٦٤ م ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

٢٥ - ف . كومز ، **أزمة التعليم في عالمنا المعاصر** ، ترجمة جابر عبد الحميد وأحمد خيري كاظم ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ١٣ - ١٥ .

٢٦ - ج . دوجلاس براون ، وفردريك هاربسون ، **تنمية الموارد البشرية في الدول النامية** ، ترجمة : عمر القباني ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ م ، ص ٨٧ - ٨٨ .

27 - Druker, P.E. **Management, New Role,** Harvard Bussiness Review, Vol. 47, No. 6, 1969. p. 54.

٢٨ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **استراتيجية تطوير التربية العربية** ، طرابلس ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩ م .

٢٩ - حامد عمار ، « التربية العربية وعائدها الإنمائي » ، في **ندوة التعليم والتنمية** ، الإسكندرية ٢٩ - ٣٠ أبريل ١٩٧٨ م ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الكويت ، مطابع دار الرأى العام التجارية ، ١٩٧٨ م ، ص ٧٣ .